

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:	٢١٥
بتاريخ:	٢٠٠٦/٢/٢٥

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٦٩٣

السيد الأستاذ الدكتور / محافظ دمياط

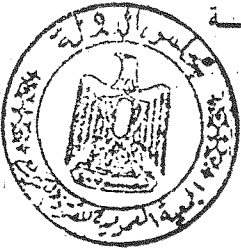
تحية طيبة وبعد،،

نقد اطلعنا على كتابكم رقم ٣٠٧٤ المؤرخ ٢٠٠٥/٧/٩ بشأن النزاع بين مصلحة الضرائب العقارية ومصلحة الضرائب العامة بخصوص أداء الرسوم القضائية للدعاوى المقامة من مالكي العشش بمصيف رأس البر والتي قضى فيها ببراءة ذمتهم من أداء رسم تنمية الموارد المالية للدولة المقررة على هذه العشش.

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١ من فبراير سنة ٢٠٠٦م الموافق ٢ من محرم سنة ١٤٢٧هـ فبين لها ان كتابكم سالف الذكر احيل إلى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والاستثمار لإعداد تقرير في الموضوع فارسلت الأخيرة إلى المحافظة الكتاب رقم ١٠٩٧ المؤرخ ٢٠٠٥/٨/١٦ بطلب موافقتها بالمستندات اللازمة للفصل في النزاع وهي:-

- ١- مذكرة تفصيلية بموضوع النزاع.
- ٢- صور الأحكام القضائية التي قضت بالإلزام بالرسوم القضائية.
- ٣- كتاب الإدارة المركزية للشئون القانونية بقطاع مكتب وزير المالية المؤرخ ٢٠٠١/٤/٢٢ الزارد بمذكرة مناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وإذ لم يرد إلى إدارة الفتوى أى رد على كتابها المشار إليه، فقد اعادت طلب هذه المستندات بكتابها رقم ١٣٣٠ المؤرخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ مشيرة إلى أنه في حالة عدم موافقتها بالمطلوب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخه فسوف يعتبر ذلك بمثابة عدول عن الفصل في النزاع. وإزاء انقضاء الأجل المذكور دون رد من الجهة الإدارية المشار إليها فقد أعدت الإدارة تقريرها الذي عرض على الجمعية



العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٨ فانتهت إلى حفظ الموضوع تأسيساً على أن عدم الرد
قرينة على العدول عن طلب الرأي.

إلا أنه بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣ تبين للجمعية العمومية أنه قد ورد لإدارة الفتوى لرئاسة
الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والاستثمار كتاب المحافظة رقم ٥٢٨٠
المؤرخ ٢٠٠٥/١٢/٤ مرفقاً به بعض المستندات فأعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في أول فبراير سنة ٢٠٠٦م الموافق ٢ من المحرم سنة ١٤٢٧هـ
فتبين لها أن المستندات المرفقة بكتاب المحافظة الأخير ليست صانعة للفصل في موضوع النزاع
المعروض حيث لم يرفق به الأحكام الصادرة ببراءة ذمة مالكي العش بمصيف رأس البر من أداء رسم
تنمية الإرد المالية للدولة المقرر على هذه العش بإعتبارها مستندات ضرورية ولازمة للفصل في
موضوع النزاع، فقررت الجمعية العمومية حفظ النزاع تأكيداً لقرارها السابق.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى التأكيد على قرارها
الصادر بجلسة ٢٠٠٦/١/١٨ بحفظ الموضوع لعدم تقديم مستندات صالحة
للفصل في النزاع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

تحريراً في ٢٥/٢/٢٠٠٦

جمال دحروج

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



زينب //